

برنامج التوازن المالي .. أهميته والسبل المؤدية إلى نجاحه (١)



يقدم:

د. أسعد حمود السعيدون

أعلن الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية لشؤون المالية وضبط الإنفاق عن تفاصيل برنامج التوازن المالي، بعد توقيع وزراء مالية البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والكويت يوم الخميس الرابع من أكتوبر ٢٠١٨ على الترتيبات الإطرارية للتعاون المالي بين حكومات هذه الدول وصندوق النقد العربي باعتباره جهة استشارية، كما استعرض مجلس النواب في جلسته غير العادية التي عقدت يوم الأحد السابع من أكتوبر ٢٠١٨ تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٨م بالموافقة على الترتيبات الإطرارية للتعاون المالي بشأن التوازن المالي في مملكة البحرين للفترة (٢٠١٨م - ٢٠٢٢م) بين المملكة العربية السعودية - دولة الكويت - دولة الإمارات العربية المتحدة) ومملكة البحرين وصندوق النقد العربي وقرر الموافقة عليه ورفعها إلى مجلس الشورى. فما المقصود ببرنامج التوازن المالي؟

وما أهميته في المرحلة الراهنة؛ وما الضمانات والسبل المؤدية إلى نجاحه؛ هذا ما سنتناوله بالتفصيل في عدد من المقالات. وبدءاً لا بد من توجيه الشكر والامتنان إلى مملكة البحرين وصندوق النقد العربي والشورى. فما المقصود ببرنامج التوازن المالي؟ وما أهميته في المرحلة الراهنة؛ وما الضمانات والسبل المؤدية إلى نجاحه؛ هذا ما سنتناوله بالتفصيل في عدد من المقالات. وبدءاً لا بد من توجيه الشكر والامتنان إلى مملكة البحرين وصندوق النقد العربي والشورى. فما المقصود ببرنامج التوازن المالي؟ وما أهميته في المرحلة الراهنة؛ وما الضمانات والسبل المؤدية إلى نجاحه؛ هذا ما سنتناوله بالتفصيل في عدد من المقالات. وبدءاً لا بد من توجيه الشكر والامتنان إلى مملكة البحرين وصندوق النقد العربي والشورى. فما المقصود ببرنامج التوازن المالي؟

في البحرين، ما سوف يؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني للبحرين ويخفض كفاءة وحكومة الإنفاق في الحكومة مع مراعاة مكتسبات المواطنين وخفض المصروفات وزيادة الإيرادات، وتمكنت من تقليص العجز بمبلغ (٨٥٤ مليون دينار خلال السنوات (٢٠١٥-٢٠١٧) المالية) إلا أن التحديات المالية كانت أكبر، وقد استهدفت الحكومة حزمة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي حدثت من الانحدار المحتمل «كنافي وضع صعب، والبعض ربما لم يكن يدرك ذلك، بهذه الكلمات لخص أحد المسؤولين الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد قبل توقيع اتفاقية برنامج التوازن المالي. لذا جاء البرنامج بمبادرات متعددة تحقق مفهوم الموازنة الشاملة لمختلف جوانب الأزمة وبأسلوب العلاج بالصدمة الذي يعني اعتماد حزمة من الإجراءات المتنوعة شديدة التأثير في نفس الوقت، وبما يفضي إلى كسب الوقت وتحجيم المتغيرات المفاجئة على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، وهي في ظروف الأزمة متعددة المحاور، كالأزمة المالية في البحرين، تعد خياراً مهماً لا بديل عنه على طريق تطوير استراتيجية طويلة المدى للتعامل المستمر والمتواصل مع مختلف العناصر المكونة والمساهمة والمقبلة والحاضرة والملائمة لها. ومن الأمور التي منحت برنامج التوازن أهمية كبيرة، أن المبادرات التي تضمنتها البرنامج سوف تبني وتستثمر على ما تحقق قبلاً من منجزات مالية وتنموية طوال السنوات الماضية. كما أنه سوف يسهم في تسريع وارتفاع مؤشرات النمو والتنوع الاقتصادي اعتماداً على أسس ثابتة، تسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والممولين ووكالات التصنيف الدولية

عالم يتضير إسماعيل فهد إسماعيل؛ الجميل الذي لا ينتهي!



فوزية رشيد

لا أرى «إسماعيل فهد إسماعيل، إلا روحاً جميلة، هامت طويلاً في عالم الحلم، وخطت خطوات واثقة ورهيفة في رسم بصمتها في ذلك العالم؛ وتركت رواها العميقة في الرواية والمسرح والنقد، ثم دخلت إيجاباً على التصنيفات الائتمانية للبنوك في البحرين، ويؤدي إلى خفض كلفة حصولها على الأموال من الأسواق العالمية، ومن ثم يحسن عملياتها وإيراداتها التشغيلية، ويمكنها من ضخ المزيد من السوولة في الاقتصاد الوطني البحريني. ويتميز البرنامج عن غيره من الخطط الاقتصادية في المملكة بأنه الأكثر وضوحاً، فقد احتوى على مؤشرات رقمية ملزمة كثيرة، بما يسهل عملية التنفيذ ومراقبتها وتقييمها. وحيث إن البرنامج قد تزامن مع ارتفاع أسعار النفط وتخليها الـ (٨٠) دولاراً للبرميل، فإن ذلك سيعكس إيجاباً على تسريع خطى التنمية، ويوفر للمنفذ الاقتصادي خيارات تمويلية متعددة، ويمنحه مرونة واسعة للاستثمار. وأخيراً لا بد من الإشارة بما أكد عليه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء رعاه الله، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين أثناء لقائهما الميمون في السابع من أكتوبر الجاري على «أن برنامج التوازن المالي هو عمل وطني كبير وسيكون له أظيب الأثر على مسيرة الاقتصادية والتنموية في المملكة بما يصب في مصلحة المواطنين ومستقبل الأجيال القادمة، وهو برنامج يعكس حجم الإصرار البحريني على المستوى الحكومي والشعبى على تخطي العقبات التي أفرزتها التحديات المالية، والمضي قدماً بروح ملؤها العزيمة والإصرار نحو مستقبل أكثر إشراقاً، حفظ الله البحرين وسدد بالخير والأمن والأمان خطى قيادتها الخليفة الخليجية العربية المباركة.

كان يبحث عن مجرى الروح وهو يبحث في جريان النيل المتجه إلى الشمال... إلى الأعلى! ولكن ذلك المجرى والتوق إلى اكتشاف اللحم بين برائن الأقفاص واللوي الضماد لها، سدت مجرا حصة كبيرة هي عزو العراق لكويت؛ فانشغل جرح روحه العميق، ليسجل سبائعه الروائية (إحاديث زمن العزلة) وفنك التاريخ والأساطير والمشوي فهد، والحضرات والغزاة، ليستلهم منها رداً يشفي عليه فيما حدث وهو (العراقي الأصل والكويتي الهوية والوجود) فالتقت روحه في تشظيات العزلة ولكن بالعمل القوام للغزو ميدانياً وكتابة، ليتجاذبه وطان له أهدمها مُتدني والأخر مُعَدني عليه؛ ويا للمفارقة؛ حين جمعنا مرة في القاهرة في «مهرجان الرواية، لقاء حميم بيني وبينه وبين الروائي الليبي

مجلس الوزراء والخطاب الديني .. الآليات والمسؤوليات

«وافق مجلس الوزراء على إطلاق خطة وطنية لتعزيز الانتماء الوطني تستند مبادئها من الرؤية الملكية السامية وتهدف إلى مواصلة البناء على ما تم إنجازه لتقوية الجبهة الداخلية وحفظ الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي وتعزيز الولاء والانتماء وترسيخ قيم المواطنة والحفاظ على وسطية واعتدال الخطاب الديني ونشر روح التسامح والاعتدال والاحترام والالتزام بالوحدة الوطنية، (الجلسة الاعتيادية الـ٢٤ سبتمبر لمجلس الوزراء، الإثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨م).

دعونا نتفق على أن الإحساس بوجود مشكلة في الخطاب الديني هو المدخل الصحيح والملائم لمعالجة بعض القضايا التي تعصف بالمجتمع بين الفينة والأخرى وتؤثر بشكل أو بآخر على التماسك الاجتماعي، وإن موافقة مجلس الوزراء على إطلاق خطة وطنية للحفاظ على وسطية واعتدال الخطاب الديني ونشر روح التسامح والاعتدال والاحترام والالتزام بالوحدة الوطنية، (الجلسة الاعتيادية الـ٢٤ سبتمبر لمجلس الوزراء، الإثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨م).

دعونا نتفق على أن الإحساس بوجود مشكلة في الخطاب الديني هو المدخل الصحيح والملائم لمعالجة بعض القضايا التي تعصف بالمجتمع بين الفينة والأخرى وتؤثر بشكل أو بآخر على التماسك الاجتماعي، وإن موافقة مجلس الوزراء على إطلاق خطة وطنية للحفاظ على وسطية واعتدال الخطاب الديني ونشر روح التسامح والاعتدال والاحترام والالتزام بالوحدة الوطنية، (الجلسة الاعتيادية الـ٢٤ سبتمبر لمجلس الوزراء، الإثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨م).

دعونا نتفق على أن الإحساس بوجود مشكلة في الخطاب الديني هو المدخل الصحيح والملائم لمعالجة بعض القضايا التي تعصف بالمجتمع بين الفينة والأخرى وتؤثر بشكل أو بآخر على التماسك الاجتماعي، وإن موافقة مجلس الوزراء على إطلاق خطة وطنية لتعزيز الانتماء الوطني تستند مبادئها من الرؤية الملكية السامية وتهدف إلى مواصلة البناء على ما تم إنجازه لتقوية الجبهة الداخلية وحفظ الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي وتعزيز الولاء والانتماء وترسيخ قيم المواطنة والحفاظ على وسطية واعتدال الخطاب الديني ونشر روح التسامح والاعتدال والاحترام والالتزام بالوحدة الوطنية، (الجلسة الاعتيادية الـ٢٤ سبتمبر لمجلس الوزراء، الإثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨م).

«هجوم الأهواز» .. ومحاولة طهران الهروب إلى الأمام

أو تنفيذ الهجوم في الأهواز، وخاصة أن الحادث يوفر دلالات لا يمكن إغفالها حول العلاقة المضطربة بين النظام الإيراني وبين الأقليات العرقية والدينية في البلاد. حيث يزداد سجلها سوءاً، جراء القمع الممنهج الذي ترتكبه ضد الشعوب غير الفارسية والأقليات الدينية، الذين يتعرّضون لانتهاكات جسيمة، بما في ذلك التشريد القسري، والنقل الجماعي، والتعذيب، والحرمان من الحق في التعليم والوقت والسكن اللائق، بل حتى في اختيار أسماء أبنائهم. وتحرم هذه الشعوب من الحق في حرية التعبير والتجمّع السلمي، والمشاركة السياسية، أو تقلد الوظائف العامة، ويُمارس التمييز بجميع صنوفه لحساب القومية الفارسية، والشيعية الجعفرية الاثناعشرية، بما في ذلك تعطيل مواد الدستور التي تقضي بالتسامح بين مكونات الشعب الإيراني بحجة اعتبارات الأمن القومي.

ويُعتبر «الأهوازيون» من أكثر الشعوب المُستهدفة. ومع أن هذه المنطقة من أعنى مناطق إيران بالنظر، إلا أن السياسات التمييزية حوّلتها إلى واحدة من أفقر المناطق وأقلها نمواً، بعد أن استغل النظام جميع الثروات لتحقيق أهدافه السياسية، وعمل على تهجير جمع الترواح التركية السكانية وتحجيم اللغة العربية، وتغيير مسار الأنهار إلى المناطق الفارسية.

كما يرى عديد من المحللين، أن الحادث مُثقل بالرمزية، رمزية المكان ورمزية الزمان أيضاً، فالمكان هو «الأهواز العربية» التي تعانى من الاضطهاد والتمييز، ومحاولة تغيير هويتها وطبوغرافيتها، والتي شهدت انتفاضات كبرى، كان آخرها انتفاضة العطش في شهر يوليو الماضي، أما رمزية الزمان، فقد كانت واضحة من خلال احتفالية ما يسمى (أسبوع الدفاع المقدس)، التي تستغلها طهران لبث رسالة للعالم بأنها قوية وموجودة، من خلال استعراضات عسكرية تبرز فيها قوة التسليح وهيبته التدريب. ومن ثم، جاء استهداف قيادات عسكرية وأمنية وسياسية واعتبارية إشارة إلى هشاشة النظام بشكل واضح، فضلاً عن أن هناك دلالة سياسية تشير إلى أن النظام أصابته الشبحوخة داخلياً وخارجياً. وأن هذه الحالة لا تعد مقتصرة على الجانب السياسي فحسب، بل شملت الجوانب الاقتصادية والفكرية والثقافية والاجتماعية والدينية، بحسب قواعد علم النظم والتحسيس، وكما لاحظ عديد من المُحللين، فإن الدافع وراء الحادث من المُحتل أن يكون مستمداً من مزيج من الأيديولوجية والنفعية، فالمجموعات الأيديولوجية التي تمثل جماعات أقلية مثل الأكراد، والبلوش والعرب الإيرانيين، سعت منذ فترة طويلة إلى تقويض الحكومة التي يرونها غير شرعية وإقصائية وتمييزية.

فيما يمكن تفسير هذه الهجمات، ببداية استراتيجية ناجمة عن الضغوط الحالية التي تتعرض لها إيران، والتي ظهرت في أعقاب انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني، واستمرار الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى تورطها في الحروب في أنحاء عديدة من المنطقة، فمع اضطراب الحكومة وقوات الأمن التي تشتت انتباهها، تستغل الجماعات الانفصالية والمدافعون عن الحقوق المدنية مثل منظمة المقاومة الوطنية الأهوازية هذا الوضع للتوسع في شن الهجمات، ويقول «نادر أوسكوي»، من مؤسسة «المجلس الأطلسي»: «إنهم يرون أن الحكومة الإيرانية أضحت ضعيفة، ومن ثم سيتوسعون في أنشطتهم ضدها»، مضيفاً: «يمكنهم القيام بذلك بمساعدة دعم أجنبي أو من دونه، فهم لا يحتاجون إلى دعم أجنبي بشكل معين.» وبصفة عامة، بينما راح المسؤولون الإيرانيون يشيرون

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أعلن الحرس الثوري الإيراني، استهدافه مقر من وصفهم بقيادة الإرهابيين، في شرق الفرات بسوريا، بصواريخ باليستية، فجر الإثنين ١/١٠/٢٠١٨؛ وذلك ردا على هجوم الأهواز، الذي وقع قبل عدة أيام. وكانت مدينة الأهواز جنوب غرب إيران، قد شهدت هجوماً شهنة مسلحون يوم ٩/٢٢/٢٠١٨. استهدف عرضاً عسكرياً، لإحياء ذكرى الحرب التي خاضتها إيران ضد العراق، فيما يسمى بـ(أسبوع الدفاع المقدس)، وأوقع نحو ٢٩ قتيلاً، وخلف عشرات الجرحى في صفوف الحرس الثوري الإيراني والمدنيين، ما تبين أنه أسوأ «عمل إرهابي» قد ارتكب في إيران منذ أكثر من عقد. فيما أعاد إلى الأذهان الهجمات التي شنها طهران في يونيو من العام الماضي، حين استهدف انتحاريون بالتزامن، البرلمان الإيراني، وضريح الإمام الخميني، والتي أودت بحياة ١٢ شخصاً وراح ضحيتها عشرات آخرون.

وعلى الرغم من أن تنظيم «داعش» قد أعلن مسؤوليته عن ارتكاب الحادث، إلا أن إيران أسرعت في تدويله، حيث حملت -من دون أسانيد- شخصيات سياسية، من بينهم المرشد الأعلى، «آية الله خامنئي»، ووزير الخارجية، «محمد جواد ظريف»، مسؤولية ارتكاب الهجوم إلى دول الخليج العربي وإسرائيل والولايات المتحدة؛ متهمه بإيهاهم بتمول الجماعات الإرهابية الإيرانية وإمدادها بالأسلحة. وفي سياق متصل، صرح الرئيس الإيراني، «حسن روحاني»، قبل مغادرته إلى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في نيويورك أن: «كل هذه البلدان التي تراها في الإقليم مدعومة من أمريكا، التي تتكف وراء تحريض الجماعات الإرهابية وإمدادها بما يلزم لارتكاب مثل هذه الجرائم.»

يأتي هذا في الوقت الذي استنكرت فيه الولايات المتحدة الاعاءات الإيرانية، وتعهدت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، «هينري نويرت»، بأن «تقف أمريكا بجوار الشعب الإيراني في محاربة أفة الإسلام الراديكالي». ومن جانبها، قالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، «نيكي هيلي»، في حوارها مع شبكة «سي إن إن» الإيرانية: «إن الرئيس الإيراني، قمع شبهة فترة طويلة»، وخصته على «النظر في المرأة للوقوف على أسباب الهجوم قبل اتهام الآخرين». مشيرة إلى أن «قمع الأقليات العرقية والدينية في إيران، من المحتمل أن يكون الدافع وراء الهجوم في الأهواز.» وعلاوة على ذلك، وعلى النقيض من الإدارات الأمريكية السابقة، فإن الرئيس الحالي المناهض لإيران، «دونالد ترامب»، لم يخف رغبته في دعم تغيير النظام في إيران بأي شكل من الأشكال، وتشجيع المبادرات التي تساعد على ذلك. وتحدث البعض في إدارته، مثل «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي، و«رودي جوليان»، المُحامي الشخصي له، الذي تحدث أمام تجمع لمنظمة «مجاهدي خلق الإيرانية» في باريس يوم وقوع الهجوم، مع عزيمته الضغط من أجل تمويل الحركات المناهضة للحكومة الإيرانية، والتي من المرجح أن تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام. ومع ذلك، أشار «إيلي كليفتون» و«ديريك دافيسون»، الباحثان لموقع «لوب لوج» الأمريكي إلى أنه: «رسمياً، هدف إدارة ترامب من سياسة «الضغط الشديد» على إيران لا يتمثل في تغيير النظام، بل تغيير «تصرفات» الحكومة الإيرانية.» ويغض النظر عن المزاعم الإيرانية، لا يزال من المشكوك فيه من قبل عديد من المحللين تورط أي دولة في تخطيط